الأمم المتحدة S/2016/587

مجلس الأمن

Distr.: General
1 July 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وطلب إليَّ فيه أن أقدم تقريرا كل ٩٠ يوما عن تنفيذ ولاية البعثة. وبالإضافة إلى التقرير الخاص للأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2016/510)، الذي يوفر تحليلا للنزاع ومعلومات مستكملة عن الحالة السياسية وتوصية بتجديد الولاية، يغطي هذا التقرير الأحداث التي وقعت في دارفور منذ نشر تقريري السابق (S/2015/1027)، في الفترة من ٢٢ آذار/مارس حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويعرض التقرير الإنجازات التي حققتها العملية المختلطة في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، التي أقرها المجلس في قراراته ٢١٤٨ (٢٠١٤) و ٢١٧٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، وفي تحقيق نقاطها المرجعية المنقحة (انظر الوثيقة S/2014/279 والقرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥)). ويسلط التقرير الضوء أيضا على التحديات الرئيسية الماثلة أمام التنفيذ الفعال للولاية، ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وتنفيذ استراتيجية الخروج.

ثانيا - الحالة الأمنية

القتال بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين

٢ - استمر القتال بين القوات الحكومية وعناصر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في أجزاء من منطقة جبل مرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُبلغ عن وقوع اشتباكات في

080716 080716 16-10680 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مناطق إلى الشمال الشرقي من نيرتيتي، بوسط دارفور، في أيام ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس و ١ و ٤ نيسان/أبريل، مع قوات حكومية يزعم أنها كانت تشن هجمات على قرى كويلة، وكدينقو، وكورون، وسولو، وحلة توسوق، وبورينقا كاري، وماري. وأُبلغ أيضا عن عمليات قصف جوي في المنطقة، بما في ذلك، في جوكوستي ومييلة وداقينجا حول قولو، في الفترة بين ٤ و ١٨ آذار/مارس، وفي سارونق في الفترة بين ١٧ آذار/مارس و ٩ نيسان/أبريل. ونفذت الحكومة أيضا ضربات جوية جنوب شرق نيرتيتي في قرى قلول، وجارو، ودرمة، ودرسة، في ٢٣ آذار/مارس، حيث أُفيد بأن طفلين أصيبا بجراح نتيجة لذلك.

٣ - وبالقرب من قولو، إلى الشرق من نيرتيتي، نصبت عناصر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في ٤ نيسان/أبريل كمينا لقافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية. وردت الحكومة بعمليات قصف جوي في قولو وقلدو يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل، بينما هاجمت قواتها قرية توقاي وقرى أخرى إلى الجنوب الغربي من قلدو، غرب قولو. وإلى الشمال الشرقي من قولو، وردت أنباء بأن الهجوم الذي شنته القوات الحكومية ضد السكان المحليين في روكرو في يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل أدى إلىسقوط ٩٠ ضحية. ووفقا لما أفادت به مصادر محلية، قامت القوات المسلحة السودانية والاستخبارات العسكرية أيضا بمنع المدنيين من قلدو ونيرتيتي من الفرار من القتال. وفي ٨ نيسان/أبريل، وردت إفادات بأن قوات الحكومة استولت على سارونق، جنوب قولو، إلا أنه في ٩ نيسان/أبريل، زُعم أن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد هاجم قافلة تابعة لقوات حرس الحدود بالقرب من قولو.

٤ - وفي قلول، إلى الشرق من نيرتيتي، أُبلغ عن اندلاع قتال بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في ٢٨ نيسان/أبريل. وفي ٧ أيار/مايو، أُفيد بأن الحكومة ألقت ١٨ قنبلة في تلك المنطقة، تلتها اشتباكات مع قوات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في ٨ أيار/مايو. وفي ١٠ أيار/مايو، شهد أفراد العملية المختلطة في نيرتيتي طائرة تابعة للحكومة وهي تحلق فوق جبل مرة وسمعوا عقب ذلك دوي انفجارات في المنطقة الجبلية.

٥ - وفي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو، أفادت التقارير بأن طائرة حكومية أسقطت عدة قنابل في كتروم، شرق نيرتيتي، ثم ورد أن قوات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد هاجمت بعد ذلك موقع القوات المسلحة السودانية في المنطقة في ٣٠ أيار/مايو. وورد أن أشخاصا بلغ مجموعهم تسعة أفراد من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد و ١٢ فردا من القوات

المسلحة السودانية قُتلوا في ذلك الاشتباك. وفي ٥ حزيران/يونيه، تلقت العملية المختلطة تقارير إضافية من المصادر المحلية بحدوث عمليات قصف جوي وقتال في كتروم، مما تسبب في مقتل عشرة مدنيين.

٦ - وفي جنوب دارفور، في ٢١ نيسان/أبريل، أُبلغت العملية المختلطة من مصادر محلية أن القوات الحكومية هاجمت فينا والمناطق المحيطة بها بالقرب من كاس، في ١٥ آذار/مارس، وقتلت ٤٢ مدنيا.

٧ - وفيما يتعلق بالحركات المتمردة الأخرى، على غرار ما شهدته الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، لم يُبلغ بوقوع أي اشتباكات عسكرية بين القوات الحكومية وحركة العدل والمساواة. وفي ٢١ نيسان/أبريل، ادعى جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي أنه صد هجوما شنته القوات الحكومية في وادي المغرب، بشمال دارفور.

النزاعات المحلية والعنف القبلي

٨ - تدهورت الحالة الأمنية في شرق دارفور في نيسان/أبريل نتيجة لوقوع سلسلة من الحوادث، بما في ذلك الهجومان اللذان شنتهما مليشيات تنتمي إلى قبيلة الرزيقات الجنوبية على والي الولاية. وفي أعقاب قيام عناصر من قبيلة الرزيقات الجنوبية بسرقة جمال من قبيلة المعاليا في قرية تور طعان في ١٥ نيسان/أبريل، هاجمت عناصر من الرزيقات زعماء مجتمعات محلية من قبيلة المعاليا في ١٧ نيسان/أبريل كانوا قد تجمعوا في مركز للشرطة لمناقشة المسألة. وفي تبادل إطلاق النار، قُتل سبعة من المعاليا، وأربعة من أفراد قوات الأمن الحكومية، وتسعة من الرزيقات. وفي اليوم التالي، هاجم الرزيقات منزل الوالي في الضعين، الذي كان غائبا عن منزله آنذاك، حيث أسفر تبادل إطلاق النار أثناء الهجوم عن مقتل أربعة من حراسه واثنين من المهاجمين. وتم نشر تعزيزات من القوات المسلحة السودانية سعياء لاحتواء الموقف. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، هوجم منزل الوالي مرة أخرى وقُتل أحد المدنيين نتيجة لذلك. وأنشأت الحكومة فريقا للتحقيق في هذه الحوادث، ولكن، في ١١ أيار/مايو، ورد أنه أثناء محاولة قوات الأمن الحكومية إلقاء القبض على أحد الأفراد المشتبه في تورطهم في الهجوم الذي استهدف الوالي، حدث تبادل كثيف لإطلاق النار مما أدى إلى انسحاب القوات الحكومية.

٩ - وتسبب هروب النازحين من منطقة جبل مرة أيضا في تغيير الديناميات المحلية. ففي سورتوني، في شمال دارفور، قامت قبيلة الرزيقات الشمالية بسلسلة من الهجمات في الفترة من ٢ إلى ١٥ أيار/مايو ضد النازحين الذين وصلوا مؤخرا من منطقة جبل مرة، حيث

اتهمتهم بسرقة مواشيها، فضلا عن اتهامهم بالانتماء إلى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وفي ٩ أيار/مايو، أغار الرزيقات على مخيم النازحين في سورتوني، مما أسفر عن مقتل ستة نازحين وجرح ستة آخرين، بما في ذلك أحد حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة. وألقت العملية المختلطة القبض على اثنين من المهاجمين وسلمتهم إلى السلطات الحكومية.

١٠ - وفي غرب دارفور، أدت التوترات بين قبيلتي الرزيقات الشمالية والمساليت، بسبب نزاع بشأن مسألة دية، إلى تبادل لإطلاق النار في أزيرني في ٢٢ أيار/مايو، مما تسبب في وقوع قتلى بلغ مجموعهم عشرة أشخاص، بمن فيهم أحد الجنود. وأُغلقت المكاتب الحكومية في الجنينة، بما في ذلك مكتب والي الولاية حتى تم نشر قوات من الجيش والشرطة لاحتواء الموقف.

١١ - وسجلت العملية المختلطة ستة صدامات أخرى أسفرت عن ٣٦ قتيلا. ففي غرب دارفور، أدى نزاع على الأرض بين قبيلتي المساليت والداجو وقع في ٢١ نيسان/أبريل إلى مقتل أحد أفراد قبيلة الداجو. وفي شمال دارفور، تسبب صدام بين جماعة مسلحة مجهولة الهوية ورعاة ماشية في الفترة بين ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل في مقتل أشخاص مجموعهم ٢٨ شخصا، وهاجم أفراد من قبيلة المساليت قبيلة الرزيقات الشمالية بالقرب من السريف وقتلوا اثنين منهم في عملية سطو مسلح. وفي شرق دارفور، وقع قتال على الماشية بين قبيلتي الهبانية والرزيقات في ٢٣ نيسان/أبريل أسفر عن مقتل اثنين من الهبانية، وأدت النزاعات بشأن الوصول إلى الأراضي الزراعية بين قبيلتي المعاليا والزغاوة إلى مقتل أحد أفراد قبيلة الزغاوة في ٧ نيسان/أبريل، وأسفر صدام نشب بسبب خلاف على الأرض الزراعية بين قبيلتي البرقد والرزيقات عن مقتل ثلاثة من الرزيقات واثنين من البرقد في الفترة بين ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل.

أعمال الإجرام واللصوصية

١٢ - وقع ما مجموعه ٧٨٦ حادثا من الحوادث الإجرامية، وجرى تسجيل ١٧٩حالة وفاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بما عدده ٥٠٥ حوادث و ١٢٦ حالة وفاة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت الجرائم الأكثر شيوعا السلب المسلح (١٢٣ حالة)؛ والشروع في السلب (٢٦ حالة)؛ والاعتداء/المضايقة (٢٥١ حالة)؛ والسرقة/التعدي (٤٨ حالة)؛ ونهب الممتلكات (١٨ حالة)؛ والاختطاف (٤٠ حالة)؛ والحرق المتعمد (٩ حالات)؛ وإطلاق النار (١٣١ حالة)؛ والهجمات/نصب الكمائن (٣٤ حالة)؛ والتهديد (٤٤ حالة)؛ وسرقة الماشية (٤٠ حالة)؛ وأعمال إجرامية أخرى (٢٢ حالة).

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الهجمات التي يشنها الرحل المسلحون وجماعات المليشيات وسائر العناصر الإجرامية على النازحين والمدنيين، مما أسفر عن مقتل ٢٨١ شخصا من المدنيين مقابل ٩٧ شخصا في الفترة السابقة. وظل تصاعد العنف يشكل اتجاها مستمرا منذ الفترة السابقة، حيث يعزى ذلك إلى دور المليشيات المسلحة في الحملة العسكرية الجارية في جبل مرة.

١٤ - وفي وسط دارفور، دخلت ميليشيات مسلحة مخيمي طور شرق والحصاحيصا للنازحين في ٣٠ نيسان/أبريل و ٩ أيار/مايو، على التوالي، وبدأت في إطلاق النار مما أدى إلى إصابة أحد النازحين بجراح في كل من الحادثين. وأُطلقت أعيرة نارية بالقرب من مخيمات خمس دقائق وهبد شرق وإشترينا للنازحين، في أيام ٩ نيسان/أبريل و ٢٩ آذار/مارس و ١٩ أيار/مايو، على التوالي. وفي جنوب دارفور، أطلق مهاجمون مجهولون النار في مخيم كلمة للنازحين في أيام ٣٠ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو و ١١ أيار/مايو، مما أسفر عن إصابة شخص واحد بجراح.

١٥ - وفي شمال دارفور، ورد أن مجموعة مسلحة قامت بمهاجمة قرية بالقرب من سورتوني في ٢٥ آذار/مارس، حيث حرقت المنازل وقتلت عددا غير محدد من المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، في ٢٠ أيار/مايو، اقتحم نحو ٥٠ من العرب الرحل المسلحين قرية سجيلي، وأطلقوا النار عشوائيا. وقُتل نازحون أيضا في حوادث إجرامية أخرى، بما في ذلك في مهاجرية والنيم، بشرق دارفور؛ وكلمة، ومخيم السلام، ودريج، وكاس، بجنوب دارفور؛ وطويلة، بشمال دارفور.

١٦ - وازدادت أيضا حوادث الاعتداء والمضايقة للنازحين والمدنيين من ١١٠ حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ١٢٧ حادثا في الفترة قيد الاستعراض. إضافة إلى ذلك، اعتقلت السلطات الحكومية نازحين دون توجيه تهم محددة لهم. وفي ١٥ أيار/مايو، اعتقلت الاستخبارات العسكرية اثنين من النازحين في كاس، بجنوب دارفور، بما في ذلك أمين عام اللجنة القيادية للنازحين، لأسباب غير معروفة. وفي ٢٣ أيار/مايو، قام جهاز الأمن والمخابرات الوطني باحتجاز شيخ من مخيم طور، بوسط دارفور، ولا يزال مصيره مجهولا، إلى جانب سبعة شيوخ آخرين هم أيضا في عداد المفقودين. وفي اليوم نفسه، اعتقلت الاستخبارات العسكرية في نيالا نازحا آخر من مخيم كلمة للنازحين بجنوب دارفور. وفي ٢٩ أيار/مايو، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني والاستخبارات العسكرية أحد سكان مخيم طور في جنوب دارفور.

١٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا عدة هجمات على المنشآت الحكومية من قبل الميليشيات المسلحة. ففي ٨ نيسان/أبريل، في وسط دارفور، قام حوالي ١٥٠ من العرب المسلحين من عشيرة النوايبة بمهاجمة مركز شرطة في بنديسي، انتقاما لمقتل أحد أفراد العشيرة في اليوم السابق أثناء محاولته تحرير شخص آخر من أفراد قبيلته من الاحتجاز. وفي جنوب دارفور، في ٢٧ نيسان/أبريل، تبادلت ميليشيات مرتبطة بقوات الدعم السريع إطلاق النار مع الشرطة في نيالا، وأصيب أحد المدنيين برصاصة طائشة. و في ٣ حزيران/يونيه، في شمال دارفور، قام رجال مسلحون مجهولو الهوية بمهاجمة مركز للشرطة في سرف عمرة وأطلقوا سراح خمسة محتجزين. وفي غرب دارفور، في ١٦ أيار/مايو، خلال اجتماع لمناقشة مقتل رجال عرب في ١٦ أيار/مايو بالقرب من قاعدة تابعة للقوات المسلحة السودانية، قام عرب رحل باحتجاز معتمد المحلية، وقادة من القوات المسلحة السودانية والشرطة السودانية، وأعضاء اللجنة الأمنية في هبيلا، والاحتفاظ بهم كرهائن لعدة ساعات.

ثالثا - التطورات السياسية

١٨ - انطلق الحوار الوطني في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، برغم مقاطعة الكثير من الأحزاب المعارضة والحركات المسلحة له. وجرت مداولات الحوار من خلال ست لجان تناولت مواضيع السلام والوحدة، والشؤون الاقتصادية، والحوكمة وتنفيذ نتائج الحوار، والعلاقات الخارجية، والهوية والثقافة، والحرية والحقوق الأساسية. وتضمن بعض هذه التوصيات، حسب بعض المصادر، تشكيل حكومة مصالحة وطنية لمدة أربع سنوات واستعراض الدستور. وفي ٩ أيار/مايو، أعلنت اللجان أنها جاهزة لتسليم تقاريرها إلى الرئيس، لكن موعد النظر في توصياتها لم يُعلن بعد.

١٩ - واستمرت المشاورات بين الحكومة والحركات المسلحة غير الموقعة، دون أن تسفر عن نتيجة متفق عليها. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس، نظم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ اجتماعا بين الحكومة وأعضاء ائتلاف ''نداء السودان'' في أديس أبابا، بغية التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية وتوافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما في الحوار الوطني. وخلال هذا الاجتماع، وقعت الحكومة على اتفاق خريطة الطريق الذي قدمه فريق الاتحاد الأفريقي ويتضمن عدة نقاط منها الدعوة إلى عقد اجتماع بين اللجنة التنسيقية العليا للحوار الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال إلى جانب أحزاب معارضة أخرى، للنظر في الخطوات التي ينبغي اتخاذها لكفالة مشاركة الجميع في الحوار. غير أن المعارضة رفضت التوقيع على الاتفاق. وفي ٢١ نيسان/أبريل، عقد

ائتلاف نداء السودان اجتماعا في باريس، أكد فيه من جديد موقفه المعارض لخريطة الطريق، وأعلن في الوقت نفسه تمديد وقف الأعمال العدائية الذي أعلنه من جانب واحد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لمدة ستة أشهر إضافية، ودعا فريق الاتحاد الأفريقي إلى تيسير عقد اجتماع مع الحكومة من أجل تنفيذ هذا الوقف.

٢٠ - وأُجري استفتاء لتحديد الوضع الإداري لدارفور، وفقا لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور المبرمة بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة، في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل كما كان مقررا. واستمرت الحركات غير الموقعة وغالبية النازحين على موقفها الرافض للاستفتاء. ونُظمت مظاهرات سلمية للاحتجاج على الاستفتاء في مخيمات النازحين في سورتوني، بشمال دارفور في ٢٥ آذار/مارس؛ وفي كلمة، بجنوب دارفور، في الفترة من ٢ إلى ٥ نيسان/أبريل؛ وفي الحميدية والحصاحيصا وخمس دقائق، بوسط دارفور، يومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل. ونظم الطلاب مظاهرة سلمية أمام جامعة الفاشر في ١١ نيسان/أبريل وقامت الشرطة السودانية بتفريقهم.

٢١ - وسارت عملية التصويت بدون حوادث كبيرة، باستثناء حادث واحد مارست فيه الشرطة الاعتداء والإيذاء ضد ممثل للإدارة الإقليمية لدارفور الذي أبلغ بأنه رصد تجاوزات في شرق دارفور. وراقب التصويت مراقبون من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وبعض الدول الأعضاء. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أعلنت لجنة استفتاء دارفور أن ٩٠,٧ في المائة من الناخبين المسجلين أدلوا بأصواتهم في مراكز الاقتراع وأن نسبة ٩٧,٧٢ في المائة منهم صوّتت لصالح استمرار إدارة دارفور بنظام الولايات الخمس الحالي، بدلا من الرجوع إلى وضع دارفور السابق كإقليم واحد.

٢٢ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة عن حل السلطة الإقليمية لدارفور التي كان قد تم تمديد ولايتها بعد انتهائها في عام ٢٠١٥ بموجب مرسوم رئاسي حتى تموز/يوليه ٢٠١٦، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ووفقا لتصريحات الحكومة، فإن هذا الإجراء يأتي بعد تنفيذ معظم أحكام وثيقة الدوحة، بما في ذلك إجراء استفتاء على وضع دارفور الإداري في نيسان/أبريل. وفي الإعلان، كررت الحكومة الإعراب عن موقفها السابق بأن اللجان والصناديق المنشأة بموجب وثيقة الدوحة ستستمر في ممارسة مهامها تحت سلطة الرئاسة من أجل كفالة التنفيذ التام للمسائل المعلقة، مثل عمل مفوضية أراضي دارفور. وأعلنت أنه سيتم أيضا الإبقاء على المحكمة الجنائية الخاصة لأحداث دارفور ولجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة، التي ترأسها قطر.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٣ - ظل النزوح الناجم عن الأعمال العسكرية الجارية في منطقة جبل مرة يتسبب في نشوء احتياجات إنسانية كبيرة في شمال دارفور ووسط دارفور وجنوب دارفور. واستدعى تدفق السودانيين الجنوبيين إلى شرق دارفور وجنوب دارفور أيضا تقديم استجابة إنسانية. وفي دارفور تحقق شركاء العمل الإنساني، حتى بداية حزيران/يونيه، من فرار حوالي ٠٠٠ ٨٠ شخص من منطقة جبل مرة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير غير مؤكدة عن نزوح ما يصل إلى ٠٠٠ ١٢٧ شخص آخر ولم يتحقق شركاء العمل الإنساني من ذلك الرقم بعد، نظرا لتعذر الوصول إلى تلك المنطقة.

منطقة جبل مرة

٢٤ - في شمال دارفور، ظل تركيز جهود الاستجابة الإنسانية منصبا على زهاء ٠٠٠ ٥٨ شخص من النازحين الذين تجمعوا في سورتوني وطويلة وكبكابية وشنقل طوباية. وفي وسط دارفور، لم يسجل الشركاء الدوليين في العمل الإنساني سوى ٤ ٢٩٥ نازحا جديدا في مخيمات النازحين في الحصاحيصا والحميدية بسبب عرقلة وصولهم إلى هناك. وفي الوقت نفسه، أفادت السلطات السودانية بنزوح ٠٠٠ ٥٨ شخص آخر في نيرتيتي، وطور، وقلدو، وقولو. وظلت التقارير غير المؤكدة تتحدث عن نزوح ما يصل إلى ٠٠٠ ٥٣ شخص إلى مواقع أخرى، منها منطقة بري ووادي بري، وقريتي دايا وسوق فانقا، وبلدة روكرو، ومخيم طور شرق. ولم يتسن التحقق من هذه الأرقام بسبب القيود المفروضة على التنقل.

٢٥ - وفي نيسان/أبريل، أفيد بأن الحكومة أجرت تقييمات في شمال دارفور ووسط دارفور. ولم يشترك الشركاء الدوليين في العمل الإنساني في هذه العملية، التي لم تتح نتائجها حتى الآن. وفي ٣٠ أيار/مايو، عرضت الحكومة خطة لتيسير عودة النازحين في منطقة جبل مرة، وأبلغت بأن ٥٠٠ ١١ شخص قد رجعوا من قلدو وقولو إلى قراهم وتم تزويدهم ببعض الأغذية والأصناف غير الغذائية. وتواصلت جهات العمل الإنساني مع الحكومة لمناقشة الخطة وفرص دعمها بطريقة منسقة تتماشى مع المبادئ الإنسانية، بما فيها الكرامة والسلامة والعودة الطوعية.

٢٦ - وفي نيسان/أبريل، وللمرة الأولى منذ بداية العملية العسكرية الجارية في جبل مرة، تم السماح لبرنامج الأغذية العالمي بالتوزيع العام للأغذية، من خلال شركاء، على ٠٠٠ ١٤ نازح جديد في طور وقلدو ونيرتيتي. بيد أن التقييمات المستقلة للاحتياجات لم تنفذ بسبب عدم صدور تصاريح.

٢٧ - وفي جنوب دارفور، تم التحقق من وجود ٠٠٠ ١٨ نازح في بلدة كاس، ومخيم عطاش، وقريتي مرشنج ومنواشي، وبلدة الملم، وقرية دريبات، فضلا عما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٠ نازح آخر لم يتم التحقق من وجودهم بعد. ويتاح حاليا لشركاء العمل الإنساني الوصول إلى جميع مواقع النزوح، باستثناء دريبات والمناطق المحيطة بكاس، التي يُحال دون وصولهم إليها، رغم أنهم طلبوا مرارا وتكرارا السماح لهم بذلك منذ بداية الأزمة.

تدفق السودانيين الجنوبيين

٢٨ - منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تدفق أكثر من ٠٠٠ ١٠ لاجئ جديد من جنوب السودان إلى شرق دارفور وجنوب دارفور، نتيجة في المقام الأول للجوع الناجم عن النزاع في جنوب السودان ، ليصل بذلك مجموع عدد اللاجئين الذين وصلوا في عام ٢٠١٦ إلى ٠٠٠ ٥٢ شخص. ومنذ مطلع العام، تم تسجيل أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص في مخيم بليل بجنوب دارفور. وفي شرق دارفور، وصل حوالي ٠٠٠ ٢٩ شخص إلى مخيم خور عمر في الضعين، بينما وردت أنباء عن وصول ٥٠٠ ١٧ شخص آخر إلى سبعة مواقع أخرى.

خامسا - بيئة العمل

الهجمات التي تعرضت لها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتقييد تنقلها وإعاقة وصولها إلى مناطق عملها

٢٩ - استمر تعرض أفراد العملية المختلطة وممتلكاتها للاستهداف على يد جناة أفراد وعناصر إجرامية مسلحة. وبلغ مجموع الحوادث الإجرامية المسجلة ٦٠ حادثا، منها ٢١ حادثا من حوادث الاقتحام والسطو والسرقة، و ٣ حوادث تهديد، و ٣ حوادث اعتداء، و ٣ حوادث سلب، ومحاولتان للسرقة، وحادثا إطلاق نار، و ٤ حوادث سلب سيارات، وحادث اختطاف لسائق شاحنة تابعة للعملية المختلطة، و ١٦ حادث إلقاء حجارة على مركبات خاصة بالعملية المختلطة، وحادث اعتداء على موقع فريق تابع للعملية المختلطة، و ٤ حوادث إتلاف لأصول وممتلكات الأمم المتحدة، في مقابل ٢١ حادثا سُجّل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٣٠ - وفرضت أجهزة الأمن السودانية، ولا سيما جهاز الأمن والمخابرات الوطني والاستخبارات العسكرية، قيودا عدة مرات على دوريات العملية المختلطة ورحلاتها الجوية في حالات عديدة، ولا سيما تلك المتعلقة بجبل مرة، متذرعةً بانعدام الأمن أو عدم الحصول على إذن مسبق. وفي الفترة من ٤ إلى ١٤ نيسان/أبريل، أوقف جهاز الأمن والمخابرات

الوطني في نيرتيتي، بوسط دارفور، جميع تحركات العملية المختلطة، باستثناء دوريات جلب المياه، متذرعا بأسباب أمنية. وسمح الجهاز للقوافل اللوجستية ودوريات جلب المياه باستئناف تحركاتها في ١٤ نيسان/أبريل، بينما ظلت بقية التحركات موقوفة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، رفض أفراد الجهاز في زالنجي، بوسط دارفور، منح تصريح للبعثة التي كان من المقرر أن تنفذها العملية المختلطة في قلدو وقولو وسارونق في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو. وفي غرب دارفور، منع جهاز الأمن دورية تابعة للعملية المختلطة خارج الجنينة من التفاعل مع أفراد المجتمعات المحلية في ٢٩ آذار/مارس؛ وأوقفت الشرطة السودانية نشاطا تدريبيا كانت العملية المختلطة تنفذه في مخيم النازحين في رونقاتس في ٤ أيار/مايو؛ ومنعت الاستخبارات العسكرية دورية تابعة للعملية المختلطة خارج الجنينة من دخولها في ١٧ أيار/مايو، ومنعتها القوات المسلحة السودانية مرة أخرى في ١ حزيران/يونيه. وفي جنوب دارفور، أوقف جهاز الأمن بعثة تقييم تنفذها العملية المختلطة مع اثنين من شركائها المحليين في ١٠ أيار/مايو، مدعياً أن موظفين غير تابعين للعملية المختلطة ليست لديهم تصاريح أمنية. وفي شمال دارفور، تم استيقاف دورية تابعة للعملية المختلطة كانت متجهة من سورتوني إلى روكرو عند نقطة تفتيش عسكرية في ١٥ حزيران/يونيه دون تقديم سبب محدد لذلك.

٣١ - وظلت العملية المختلطة أيضا تتعرض لقيود على رحلاتها الجوية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أُلغيت ٦٨ طلعة جوية أو ٢٩ رحلة جوية منتظمة متجهة إلى ١٨ موقعا، بسبب عدم إصدار السلطات للتصاريح اللازمة. وتضمن ذلك تكرار إلغاء الرحلة الجوية المتجهة إلى سورتوني بشمال دارفور في أيام ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٧ و ١٨، ١٩ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٠ نيسان/أبريل، وأيام ١ و ٣ و ٤ و ٧ و ١٢ أيار/مايو.

الهجمات التي تعرضت لها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والعاملون في المجال الإنساني

٣٢ - استمرت أعمال الهجوم على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في الانخفاض، حيث انخفض العدد من ثلاثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى اثنين خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي ٢٧ آذار/مارس، تعرض موظف وطني تابع لبرنامج الأغذية العالمي للسلب في نيالا في جنوب دارفور، وفي ٥ نيسان/أبريل، تعرض ثلاثة موظفين محليين تابعين لمنظمة غير حكومية دولية للسلب بالقرب من الجنينة في غرب دارفور.

رفض وإعاقة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى أماكن عملهم

٣٣ - أبلغت المنظمات الإنسانية بانتظام عن التحديات التي واجهتها خلال اضطلاعها بالعمل الإنساني وأنشطة الحماية، بسبب القيود التي تعيق دخولها مناطق عملها وبسبب تدخل السلطات في شؤون إدارة البرامج وتنفيذها، وأثر الأعمال العدائية الجارية، وحوادث العنف والترهيب.

٣٤ - ولم تسمح الحكومة بإجراء تقييمات مشتركة بين الوكالات و/أو مستقلة للاحتياجات المتعلقة بالنزوح في جبل مرة في عدد من المناطق التي وردت أنباء عن حدوث نزوح بها، خاصة في وسط دارفور. وفي شرق دارفور، رُفض ثلاث مرات التصريح لبعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم حالة لاجئي جنوب السودان بممارسة عملها في عدة مواقع، قبل أن تتمكن البعثة من الاضطلاع أخيرا بعملها يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو.

٣٥ - وفي أيار/مايو، أصدرت الحكومة توجيهات جديدة كان من ضمنها تقليص مدة تصاريح السفر من سنة إلى ستة أشهر، وتعليق الإجراءات الجمركية المعجلة المتبعة للسلع الإنسانية، وفرض قيود إضافية على نشر المعلومات الإنسانية. وتتنافى هذه الإجراءات مع المعايير الدولية والقواعد الإنسانية، وفي حال تنفيذها، ستعوق قدرة المجتمع الدولي على تنفيذ استجابته.

التأشيرات وتدابير التخليص الجمركي

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفضت الحكومة ٦ طلبات للحصول على تأشيرة الدخول، بالمقارنة مع ٥ طلبات رفضت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بينما تمت الموافقة على ٩٩٢ طلب تأشيرة، كان معظمها لأفراد في الشرطة. وفي ٢٤ شباط/فبراير، قدمت العملية المختلطة قائمة تتضمن ٢٩ طلبا من الطلبات ذات الأولوية للحصول على تأشيرات من أصل ٩٧ من الطلبات التي رفضت في عام ٢٠١٥، ولم يحظ بالموافقة حتى الآن سوى ٢٠ من أصل ٢٩ طلباً. ولغاية ١٥ حزيران/يونيه، ما زال هناك ٥٧ طلبا للحصول على تأشيرات من الطلبات المقدمة في عام ٢٠١٦ قيد النظر. وقد ازداد في عام ٢٠١٦ عدد التأشيرات الممنوحة للموظفين الفنيين العاملين في أقسام حماية المدنيين والاتصال للأغراض الإنسانية. وفي أيار/مايو، أشارت وزارة الخارجية السودانية إلى أنها لن تجدد تصريح إقامة رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في السودان، مما أدى إلى طرده بحكم الواقع.

٣٧ - وعقب الاجتماع الثالث الذي عُقد على المستوى التقني مع حكومة السودان في ١٥ حزيران/يونيه، مُنح التصريح بالإفراج من بورتسودان عن ١٠٦ شحنات حصص إعاشة

تتألف من ١٤٢ حاوية. وفي غضون ذلك، ما زالت ٣١٤ شحنة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات موجودة في كل من بورتسودان والخرطوم، في انتظار موافقات الجمارك، حيث أن بعضها موجود في هاتين المدينتين منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتتضمن هذه الشحنات أعتدة عسكرية وأعتدة للشرطة، مثل ناقلات الأفراد المدرعة، والمركبات، وقطع الغيار، ومواد الاكتفاء الذاتي، وحالات النقص الناجمة عن ذلك لم تعرقل بشدة قدرة قوات العملية المختلطة على الاتصال وتسيير دوريات قوية وحماية المدنيين وحسب، بل أسفرت عن رسوم تأخير وتكاليف إضافية ترتبت على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة جراء معاينة وإصلاح معداتها.

سادسا - تنفيذ الولاية

ألف - تقديم الدعم لعملية سلام شاملة للجميع

الوساطة الرفيعة المستوى

٣٨ - في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل، التقى الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك بقيادة كل من حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في أديس أبابا، بإثيوبيا، اللتين أعربتا عن استعدادهما لإجراء المزيد من المناقشات مع الحكومة بتيسير كل من العملية المختلطة وقطر. وعقدت الجماعتان مشاورات إضافية مع نائب رئيس وزراء قطر والعملية المختلطة في الدوحة في يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو لمناقشة المسائل المتعلقة بعملية السلام، بما في ذلك شواغلها إزاء وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ويظل ممثلو جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد خارج العملية، رغم إبدائهم النية للممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك للمشاركة في المشاورات المقرر عقدها في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه في جنيف لمناقشة وثيقة الدوحة.

تنفيذ بنود وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٣٩ - عقد الاجتماع الحادي عشر للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في الخرطوم، في ٩ أيار/مايو. ونظرا لانتهاء ولاية السلطة الإقليمية لدارفور في تموز/يوليه، أشارت الحكومة إلى أن العديد من اللجان وهياكل التمويل المنشأة بموجب وثيقة الدوحة ستستمر في إطار آلية جديدة وُضعت تحت سلطة الرئاسة، لضمان التنفيذ التام للمسائل المعلقة. واتُفق أيضا على أن تواصل اللجنة رصد تنفيذ الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة للسلام.

٤٠ - وبالإضافة إلى الإفراج عن ٦,٤ مليون جنيه سوداني، أي ما يعادل مليون دولار، أو ٥٠ في المائة من التعهد الذي قطعته الحكومة للمرحلة الثانية من عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في شباط/فبراير، وقع كل من الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتفاق في ١٦ آذار/مارس ليتولى البرنامج الإنمائي إدارة هذه الأموال. وبدأت لجنة تنفيذ الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، بالتعاون مع العملية المختلطة، التحضير لإجراء المشاورات في ٢٦ محلية في دارفور.

٤١ - وفي الفترة من ١٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو، في الفاشر، دعمت العملية المختلطة تسريح ٧٧٩ مقاتلاً سابقاً من كل من حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة/السودان، وممن شكلوا جزءا من الأعمال غير المنفذةفي إطار اتفاق سلام دارفور. وبدأت عملية إعادة إدماج ٧٠٠ من المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية بدعم من البرنامج الإنمائي وبتمويل من قطر.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، عقدت العملية المختلطة، بالتعاون مع كل من لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووزارة الداخلية الاتحادية، والسلطة الإقليمية لدارفور، مؤتمرات بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الفاشر، في يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل، وفي الجنينة في يومي ٦ و ٧ آذار/مارس. وركزت المناقشات على سبل المضي قدما في الحد من عدد الأسلحة التي بحوزة المدنيين وعلى تدابير السلامة في استخدام الأسلحة، من خلال اقتراح إنشاء عملية تسجيل ووسم الأسلحة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور. وقد تبرعت العملية المختلطة بآلات الوسم والضواغط وخزائن الأسلحة إلى اللجنة في غرب دارفور، وقدمت لها الدعم التقني واللوجستي.

باء - حماية المدنيين

توفير الحماية المادية

٤٣ - ركزت العملية المختلطة على توفير استجابات محددة الهدف للمدنيين المعرضين للخطر، وفقا لاستراتيجيتها المتعلقة بحماية المدنيين، وذلك بزيادة التآزر داخل البعثة ومع الشركاء في المجال الإنساني، وتعزيز التفاعل مع أفراد المجتمعات المحلية من أجل إغناء تخطيط وتنفيذ الدوريات على مستوى مواقع الأفرقة. ورغم هذه الجهود، ما زال المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، عرضة للهجمات، وبخاصة عند اضطلاعهم بأنشطة كسب الرزق، مثل الزراعة وجمع الحطب. وقد واصلت العملية المختلطة استكشاف السبل التي تُعالج من خلالها مسائل الحماية المحددة المذكورة.

٤٤ - وسيرت العملية المختلطة ٣٦٠ ٢٣ دورية، بالمقارنة مع ٤١٧ ١٩ دورية كانت قد سيرتها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بما فيها ٠٩٠ ٨ دورية روتينية، و ٦٢٠ ٩ دورية قصيرة المدى، و ٤٨٠ دورية بعيدة المدى، و ٦٥٤ ٢ دورية ليلية و ٥٧٦ عملية حراسة للمهام الإنسانية، و ٩٤١ ١ عملية حراسة للعمليات اللوجستية والإدارية تغطي ٣٦٤ ٧ قرية و ٠٢٤ ٣ مخيماً للنازحين.

٤٥ - وقام أفراد الشرطة بالعملية المختلطة بتسيير ٧٠٦ ٨ دوريات بالمقارنة مع ٧٤١ ٨ دورية تم تسييرها في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥، بما يشمل تسيير ٦٧٢ ٤ دورية بناء للثقة إلى مخيمات النازحين وتسيير ٠٣٤ ٤ دورية لحماية النساء والأطفال أثناء قيامهم بأنشطة كسب العيش خارج المخيمات ، بما في ذلك الدوريات في الأسواق والقرى والبلدات ومناطق العودة ودوريات الطرق التجارية. وقد أسفرت هذه الجهود عن ٧٧٧ قضية جنائية بُلغت بها العملية المختلطة (مقابل ٥٧٤ قضية بُلغ عنها في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥)، مما أدى إلى ١٧٨ عملية اعتقال على أيدي أفراد الشرطة السودانية.

٤٦ - واستجابة لتدفق النازحين من جبل مرة في موقع فريق العملية المختلطة في سورتوني، شمال دارفور، واصلت العملية تسيير دوريات نهارية وليلية داخل وخارج مخيم النازحين، فضلاً عن إنشاء مواقع ثابتة داخل المخيم لرصد الحالة. وتم إنشاء كل من لجنة شبكة الحماية وفريق الحماية الميدانية المتكاملة لتعزيز التنسيق والحوار والإنذار المبكر والاستجابة في الوقت المناسب للتهديدات المتعلقة بالحماية.

٤٧ - واستمرت العملية المختلطة في دعمها لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، وأجرت تقييمات للمخاطر العامة في ٢٢ قرية، في شمال دارفور وجنوب دارفور بصفة رئيسية. وقامت العملية المختلطة بتحديد مواقع الذخائر غير المنفجرة وتدمير ٢٩٧ ١ قطعة منها، بما في ذلك قنبلة وزنها ٥٠٠ رطل من القنابل التي ترميها الطائرات موجودة في شنقل طوباية، في شمال دارفور، و ١٤٦ طلقة ذخيرة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. ووصلت العملية المختلطة إلى ٢٨٥ ٩٢ مستفيداً عندما نظمت ١٨٤ ١ دورة تثقيفية بشأن مخاطر هذه المتفجرات في مناطق محددة بأنها ذات أولوية عالية بسبب مستوى تلوثها بالمتفجرات من مخلفات الحرب والإبلاغ عن الحوادث بها، وكذلك في مناطق النازحين القادمين من منطقة جبل مرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العملية المختلطة، سعيا إلى تشجيع الممارسات الآمنة فيما يتعلق بسلامة الأسلحة والذخيرة في مجموعة مختارة من مراكز الشرطة، بدأت بتنفيذ ١٣ مشروعاً لتجديد مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة الأساسية في كل من الضعين ونيالا والجنينة.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفر الافراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة ٤١١ عنصر مرافقة ذهابا وإيابا للشركاء الإنسانيين الذين يقدمون المساعدات الإنسانية ويرصدون الحالة الإنسانية والمتعلقة بالحماية، وقد تم الاضطلاع بمعظم هذا العمل في شمال دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت وحدات الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة ٧٣ عنصر مرافقة للعمليات الإنسانية، ولا سيما في شمال وجنوب دارفور، بما فيها للمساعدة في إيصال مواد غذائية وغير غذائية إلى كل من كُتم، وكبكابية، وسورتوني، والسريف، وطويلة، وكورما، في شمال دارفور.

٤٩ - ووفرت العملية المختلطة الحراسة من مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع للقوافل الإنسانية بين كبكابية وسورتوني، بالإضافة إلى توفير حراسة يومية لشاحنات المياه من كوبي إلى سورتوني. وفي إطار دعم شركاء العمل الإنساني، قامت العملية المختلطة أيضاً بحفر بئر واحدة، ووفرت أربع ناقلات مياه ومولدات لضخ ونقل المياه بالشاحنات في بئر للمياه قرب سورتوني وهي تقوم بحفر ثلاثة آبار أخرى. وبفضل الدعم اللوجستي الذي تقدمه العملية المختلطة لإصلاح مهبط الطائرات العمودية، بدأت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية بتنظيم رحلات الجوية للنقل مرتين في الأسبوع بين الفاشر وسورتوني في ٢٩ أيار/مايو.

تهيئة بيئة للحماية

٥٠ - ما زالت حالة حقوق الإنسان متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها في ظل استمرار الصدامات في جبل مرة التي تجعل المجتمعات المحلية في المنطقة في حالة ضعف. وقد تفاقمت الهجمات ضد المدنيين بسبب التواطؤ المزعوم لقوات الأمن السودانية والاعتقاد بعدم اهتمام الشرطة في إلقاء القبض على الجناة. وما زالت النساء والفتيات عرضة للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت العملية المختلطة ١٢٠ حادثة جديدة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، تتعلق بـ ٣٨٧ ضحية (منهم ٢٧ طفلا) بالمقارنة مع ١٣٢ حادثة تتعلق بـ ٣٣٨ ضحية خلال الفترة السابقة. وشكل انتهاك الحق في الحياة ٢٧ حالة تتعلق بـ ١٣٠ ضحية؛ وكانت هناك ٤١ حالة انتهاك للحق في السلامة البدنية تتعلق بـ ١٠٨ ضحايا؛ و ٢٤ حالة عنف جنسي وجنساني، بما فيها حالات العنف الجنسي المتعلق بالنزاعات والتي تحدث في شكل اغتصاب، وتتعلق بـ ٦١ ضحية (كان منهم

١٦ طفلا)؛ وتعلقت حالات انتهاك الحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع بـ ١٤ حالة طالت ٦٠ ضحية. وكانت هناك ١٤ حالة اختطاف تتعلق بـ ٢٨ ضحية. وفي ٤٤ حالة تتعلق بـ ١٦١ ضحية، حددت قوات الأمن الحكومية والجماعات المتحالفة معها هوية المهاجمين. وقد ارتكب مسلحون مجهولون الحالات المتبقية التي بلغ عددها ٧٦ حالة والتي راح ضحيتها ٢٢٦ شخصا.

٥٢ - ومن هذه التقارير، أكدت العملية المختلطة وقوع ٧٤ حالة انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان من خلال إيفاد البعثات الميدانية، والقيام بزيارات لمخيمات النازحين، ورصد المحاكمات. ولم يتسن التحقق من ٤٦ حالة متبقية، ويعزى ذلك جزئيا إلى القيود التي تفرضها الحكومة على التنقل. وقد عُزيت أيضاً المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول، ولا سيما المتصل منها بمنطقة جبل مرة، إلى الانخفاض الحاصل في عدد الحالات المبلغ عنها، والذي منع العملية المختلطة من التواصل مع النازحين والمجتمعات المضيفة. وذلك التواصل أمر بالغ الأهمية لإجراء المقابلات مع الضحايا والشهود وتوثيق الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أفاد النازحون في مخيم النازحين الشمالي، بوسط دارفور، في ١٨ نيسان/أبريل، بأنهم تلقوا تعليمات من السلطات بعدم الإفصاح عن أية معلومات للعملية المختلطة. وعلاوة على ذلك، لم يُسمح لجماعات المجتمع المدني التي تتولى تشغيل مراكز الرعاية الصحية بالتعامل مع الحالات التي تتعلق بالعنف المتصل بالنزاع، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، ولا سيما في وسط دارفور.

٥٣ - وما زال انتشار الإفلات من العقاب يشكل تحديا كبيرا تفاقم بسبب العجز في قدرات مؤسسات الدولة، وعدم توفر بيئة أمنية مواتية لسلامة المدنيين في جميع أنحاء دارفور، وتجاوزات قوات الأمن في ممارسة صلاحياتها. ففي ٢٤ آذار/مارس، مثلاً، اعترض أفراد من جهاز الأمن والمخابرات الوطني طالبة في طريقها إلى جامعة الجنينة واعتدوا عليها. وبالمثل، أُفيد بأن الطلاب السبعة من جامعة نيالا الذين أُلقي القبض عليهم في ٢٦ نيسان/أبريل بسبب التظاهر اعتراضاً على زيادة رسوم النقل العام قد تعرضوا للضرب أثناء وجودهم قيد الاحتجاز. وفي تطور مشجع حدث في ١٠ أيار/مايو، أدانت محكمة في الجنينة، بغرب دارفور، رجلاً يبلغ من العمر ٢٥ عاما وجندياً سودانيا وحكمت عليهما بالسجن لمدة ٢٠ عاما بتهمة اغتصاب طفلة في السابعة من عمرها.

٥٤ - وقد نفذت العملية المختلطة مبادرات لبناء القدرات لصالح أفراد الشرطة السودانية، كان منها تنظيم دورة تدريبية بشأن التحقيقات الجنائية، وصفوف لتعلم اللغة الإنكليزية، وحلقة عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلا

عن توفير التدريب لمتطوعي الخفارة المجتمعية. وفي إطار مبادرات منع الجريمة في مخيمات النازحين، تم تسيير ٢١٤ دورية مشتركة بمشاركة ٢٦٧ من متطوعي خفارة المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت العملية المختلطة ١٥٠ دورة توعية لفائدة النازحين بشأن مسائل العنف الجنسي والسلامة والأمن، مبرزةً أهمية إبلاغ الشرطة بالقضايا الجنائية وطلب العلاج الطبي للضحايا. وتم الاضطلاع بما مجموعه ٢٥٤ زيارة إلى مراكز الاحتجاز ومراكز الشرطة لرصد أحوال الأطفال في مراكز احتجاز الأحداث والأشخاص الذين يعيشون مع أمهاتهم في تلك المرافق. وتم الاضطلاع بخمس حلقات عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، ومهارات كسب العيش لفائدة ١٦٣ نازحا (٨٢ رجلا و ٨١ امرأة) في كل من القطاع الشمالي والجنوبي والشرقي.

٥٥ - وفي تطور إيجابي، دُشنت شعبة المحكمة العليا لولايات دارفور في نيالا في ١٣ نيسان/أبريل، نتيجة لأنشطة دعوية قامت بها العملية المختلطة. وقد قامت الشعبة باستعراض قضايا وبالإفراج عن ٥١٢ سجينا من السجون في دارفور، كان العديد منهم جانحون قُصَّر أو أمهات مصحوبات بأطفال صغار. وعلى نحو مماثل، ونتيجة لجهود دعوة ودعم في مجال بناء القدرات بذلتها العملية، وظفت المديرية العامة للسجون والإصلاح ٣٥٠ من موظفي السجون، ٧٩ منهم من النساء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي جنوب دارفور، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، استعانت العملية المختلطة بوزارة الشؤون الاجتماعية، وبإدارة السلام والأمن بجامعة نيالا، ووزارات حكومية أخرى، في عملية أسفرت عن الإفراج عن ٣٠ نزيلة من نزيلات سجن نيالا، تلقَّين أيضا دعما في سبل كسب عيشهن.

٥٦ - وفي ٢٧ آذار/مارس، شهدت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح التوقيع على خطة عمل من قبل الأمم المتحدة وحكومة السودان تهدف إلى حماية الأطفال من الانتهاكات أثناء النزاع المسلح، بسبل منها وقف ومنع تجنيد الأطفال في دارفور والسودان عموما. وأتاحت الزيارة أيضا فرصة الوصول إلى ٢١ طفلا زُعم أن حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل جندتهم وأنهم أُسروا أثناء العمليات العسكرية في دارفور في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتواصل اليونيسيف والعملية المختلطة العمل مع الحكومة على تعجيل الإفراج عن أولئك الأطفال ولمّ شملهم بأُسَرهم. وإضافة إلى جهود الدعوة هذه، وفرت العملية بناء القدرات والتدريب في مجالي حقوق الطفل وحماية الطفل لفائدة ١ ١٤٩ شخصا (٥١٠ نساء و ٦٣٩ رجلا)، من بينهم أفراد من الشرطة السودانية، ومن موظفي السجون،

وموظفون من وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن متطوعي الخفارة المجتمعية، والنازحين/أفراد المجتمعات المحلية.

٥٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تدعيم الحوار وتعزيز عملية السلام، استفاد أكثر من ١٣٠ من القيادات النسائية من برنامج بعنوان ''نساء دارفور يتحدثن عن السلام''، نظمته العملية المختلطة لمناقشة رسائل السلام في المجتمعات المحلية، بما يشمل سجن النساء في الفاشر في يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل. وفي غرب دارفور، قامت العملية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، باستضافة ١٠٠ امرأة في مناقشة بشأن شاغل رئيسي، وهو عدم الاتساق بين القوانين التقليدية والقانون السوداني. وقامت العملية أيضا بتدريب أعضاء من منظمات المجتمع المدني بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

جيم - الوساطة في النزاعات المحلية

٥٨ - اتخذت العملية المختلطة تدابير للتخفيف من حدة التوترات فيما بين المجتمعات المتضررة من حوادث العنف القبلي. وفي أعقاب الهجمات التي استهدفت نازحين في سورتوني، بشمال دارفور، بدأت العملية المختلطة عملية المصالحة بين البدو وأولئك النازحين، شملت عقد اجتماع يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو بين زعماء قبيلة الرزيقات الشمالية وقبيلة الفور في سورتوني. وَسَعت العملية المختلطة إلى تسهيل إعادة فتح الطريق بين كبكابية وسورتوني ولكن قبيلة الرزيقات الشمالية استمرت في رفض الاقتراح مطالبةً بالإفراج عن اثنين من أفراد قبيلة الرزيقات اعتُقلا بسبب مهاجمتهما لمخيم سورتوني. وفي شرق دارفور، وفي أعقاب الحادث الذي وقع في قرية تور طعان والذي أدى إلى شن هجمات على الوالي في نيسان/أبريل، بذلت العملية المختلطة جهودا تشاورية مكثفة مع قبيلة الرزيقات الجنوبية وقبيلة المعاليا بهدف تخفيف حدة التوترات وبدء عملية المصالحة.

٥٩ - وفي جنوب دارفور، واصلت العملية المختلطة تيسير المصالحة بين قبيلتي السلامات والفلاتة في أعقاب اشتباكات اندلعت بين القبيلتين في شباط/فبراير، وذلك عن طريق دعم مؤتمر للسلام في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو عقدته سلطة دارفور الإقليمية ولجنة الوساطة في الولاية. ووقعت القبيلتان اتفاق سلام منقحا. وإضافة إلى ذلك، فقد عقدت العملية والإدارات الأهلية مؤتمرا للسلام في منطقة قريضة في يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو لضمان تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقّع في عام ٢٠١٥ بين قبيلتي الفلاتة والمساليت. وأوصى المشاركون بتشكيل لجنة سلام مشتركة لاستعراض المنازعات على الأراضي.

٦٠ - وفي غرب دارفور، عقدت العملية المختلطة ثمانية منتديات للحوار والتشاور في الفترة من ١١ إلى ٢٥ أيار/مايو بغية منع النزاعات بين المزارعين والرعاة الرحل في الموسم الزراعي المقبل. وشارك في تلك العملية ما مجموعه ٤٥٣ شخصا يمثلون مزارعين، وقبائل من الرحل، وزعماء للإدارة الأهلية، وزعماء دينيين، وعائدين، ونازحين، وسلطات محلية.

٦١ - وفي شمال دارفور، واصلت العملية المختلطة التحاور مع الزعماء التقليديين والسلطات المحلية وسلطات الولايات من قبيلتي البرتي والزيادية، وحثتهم على عقد مؤتمر المصالحة بين القبيلتين.

سابعا - نقل المهام المنوطة بالعملية المختلطة والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري

٦٢ - ما زال عدم كفاية تمويل فريق الأمم المتحدة القُطري ونقص موارده البشرية يطرحان تحديا أمام نقل المهام. وفي غضون ذلك، اختتمت العملية المختلطة عملياتها في عدد من المهام المتصلة بسيادة القانون، بما في ذلك تقديم الدعم للمساعدة القانونية، وهي بصدد تضييق النطاق الجغرافي للدعم الذي تقدمه إلى مؤسسات العدالة الجنائية في المناطق التي عاد إليها نازحون أو التي يحتمل أن يعودوا إليها. ويهدف البرنامج المشترك الذي وضعته العملية المختلطة والفريق القُطري، والمعني بسيادة القانون في دارفور للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، إلى تمكين الفريق القطري، ريثما يصل الدعم المقدم من المانحين، من تولي العديد من المهام المنقولة إليه بطريقة تدريجية. وعقدت العملية والفريق القُطري اجتماعات مشتركة للمانحين من أجل تعبئة التمويل للبرنامج في الخرطوم يومَي ٢٤ نيسان/أبريل و ٢ حزيران/يونيه.

ثامنا - الجوانب المالية

٦٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦١ باء ، مبلغا قدره ١ ١٠٢,٢ مليون دولار للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وحتى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٢٥٣,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢ ٢٣٢,٩ مليون دولار. وسُدّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في حين سُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا – ملاحظات

٦٤ – على الرغم من أن مدنيين يقدر عددهم بـ ٢,٦ مليون شخص لا يزالون نازحين في دارفور، ورغم تواصل القتال بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، فإن العملية السياسية للاتفاق على إطار للسلام في دارفور لا يزال يتعين إبرامها. وإنني أثني على فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك، والشركاء الآخرين، لما يبذلونه من جهود سعيا إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع، وأواصل دعمي لتلك الجهود. وإنني أشعر بالقلق إزاء استمرار غياب جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد عن طاولة المفاوضات، وأحث ذلك الفصيل على المشاركة البناءة في هذه العملية. وقد ناشدنا، رئيسُ الاتحاد الأفريقي وأنا، في تقريرنا الخاص المؤرخ ٨ حزيران/يونيه (S/2016/510)، المعارضة السودانية عموما الانضمام إلى اتفاق خريطة الطريق الذي اقترحه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والذي وقعته الحكومة في نيسان/أبريل. وسيمثل ذلك خطوة كبيرة صوب إنهاء النزاعات في السودان، مما يتيح تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحتاجة وتعزيز البيئة اللازمة لحوار وطني يتسم بالمصداقية والشمول.

٦٥ – وقد منع استمرار القيود على الوصول التي تفرضها الحكومة في وسط دارفور العملية المختلطة والشركاء في المجال الإنساني من إيفاد بعثات تحقق وإجراء عمليات تقييم. ونتيجة لذلك، فإن كامل نطاق الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية لا يزال مجهولا، ولا يزال الآلاف من المدنيين المتضررين من دون مساعدة. وأكرر دعوتي إلى كل من حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إلى وقف القتال للسماح بوصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل ودون أية عراقيل إلى السكان المدنيين في جميع المواقع، وأحث الحكومة على إعطاء الأولوية للمفاوضات السياسية، على نحو ما اتُّفق عليه أثناء مداولات الفريق العامل المشترك. وأذكّر جميع أطراف النزاع بأن عليها التزاما بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين وبالسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل.

٦٦ – ولا يزال يساورني القلق من أن العنف القبلي يظل يشكّل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن بالنسبة للمدنيين. ويُظهر تكرار الاشتباكات، على الرغم من التدخلات الحكومية، فضلا عن الهجمات المتكررة على النازحين، تقلبَ وهشاشة الديناميات المحلية، التي تفاقمت من جراء النزاع. ويبرز هذا الحاجة إلى تضافر الجهود من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتوترات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الأراضي والمياه، وغيرها من الموارد الشحيحة،

إلى جانب جهود تعزيز نظام سيادة القانون وغيره من آليات حل النزاعات دون استخدام القوة.

٦٧ - وبالنظر إلى أن طبيعة النزاع في دارفور لا تزال إلى حد كبير دون أي تغيير، فإنني أكرر تأكيد التوصيات الواردة في التقرير الخاص الذي طلبنا فيه، الرئيسُ وأنا، إلى العملية المختلطة تركيز أنشطة الولاية الموكلة إليها على ما يلي: أولا، حماية النازحين عن طريق تحديد أولويات الموارد استنادا إلى رسم خريطة لمخيمات النازحين ومناطق العودة المحتملة؛ وثانيا، معالجة العنف القبلي من خلال تنفيذ استراتيجية على نطاق البعثة تستند إلى الوقاية والتخفيف والدعم من أجل تسوية الأسباب الجذرية لذلك العنف. وفي الوقت نفسه، فإن العناصر النظامية ستتخذ تدابير لتعزيز مرونتها الإجمالية من خلال تعزيز القوات في مواقع الأفرقة ذات الأهمية الأكبر للعمليات وإمكانية تقليص أو إغلاق المواقع الأخرى، وإنشاء قدرات عسكرية احتياطية دينامية وزيادة الحضور الميداني لأفراد الشرطة من ضمن القدرات الحالية.

٦٨ - وأعرب عن ترحيبي بالتقدم الذي أحرزه كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة من أجل تحسين التعاون فيما يتعلق بالعمليات التي تقوم بها العملية المختلطة، بما في ذلك التعاون المتعلق باستراتيجية الخروج الخاصة بها. وإنني أعول على الحكومة أن تفي بالتزامها فيما يتصل بإزالة جميع العقبات البيروقراطية المفروضة على أفراد العملية المختلطة وأصولها. وفي حين اتخذت الحكومة خطوات للإفراج عن بعض الحاويات من بورتسودان، فإن التأخير في تجهيز معاملات التخليص الجمركي للإمدادات الغذائية لم يعرض للخطر فحسب الأفراد النظاميين التابعين للعملية، بل أدى أيضا إلى تراكم غرامات التأخير على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وإضافة إلى ذلك، فإن الشحنات التي تحتوي على معدات من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لا تزال محتجزة في بورتسودان، مما يلحق الضرر بعملياتها وسلامتها. وأحث مرة أخرى الحكومة على التقيد باتفاق مركز القوات المتعلق بالعملية المختلطة.

٦٩ - وفي الختام أود أن أشكر مارتن أوهوموبي، الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك، وجميع أفراد العملية المختلطة رجالا ونساء، والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لسعيهم من أجل تحسين حياة أهل دارفور. وأثني أيضا على هايلي منقريوس، مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، وعلى الرئيسين السابقين ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على جهودهم الرامية إلى تسوية النزاعات في السودان.

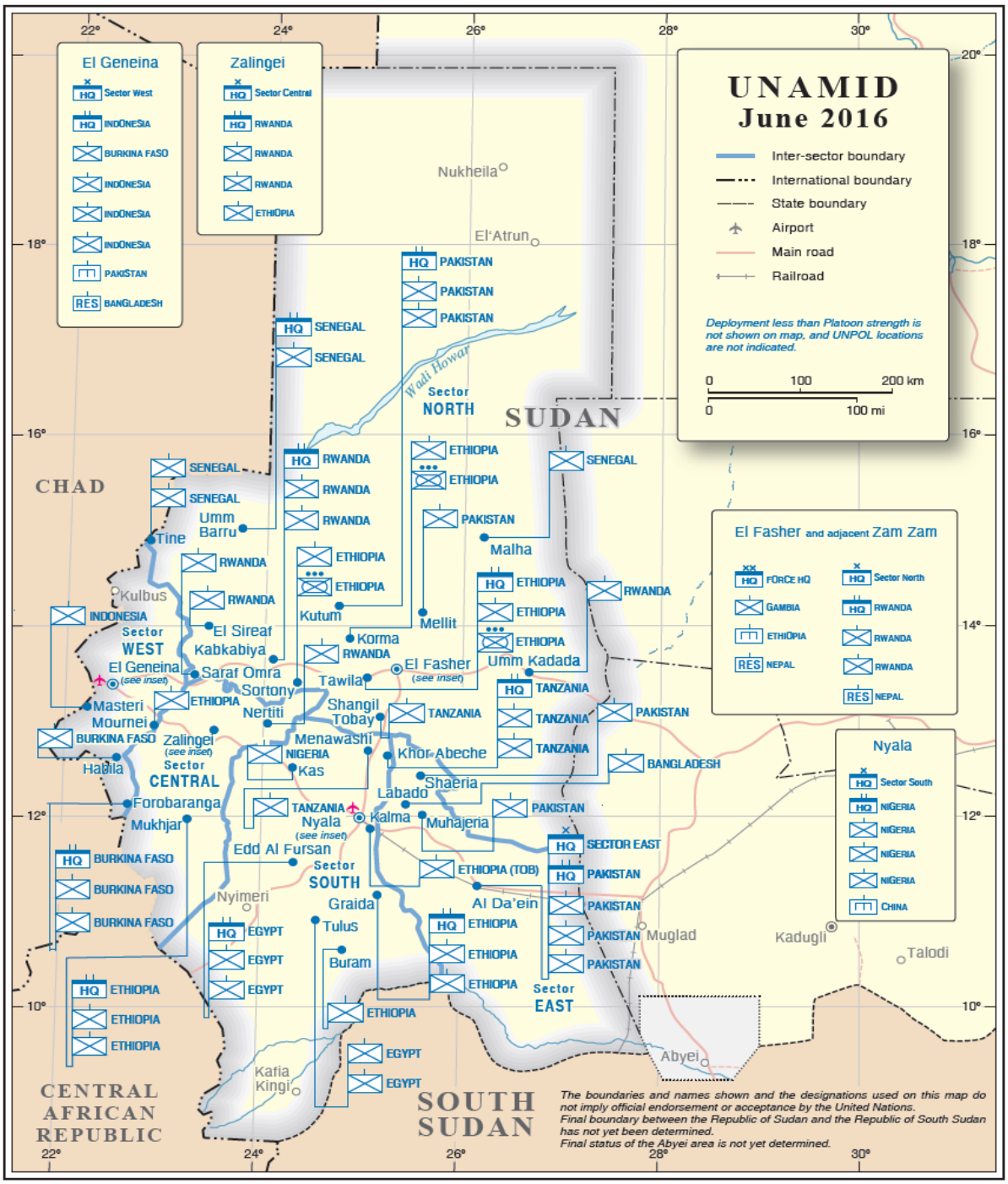
UNAMID
June 2016
Inter-sector boundary
International boundary
State boundary
Airport
Main road
Railroad
Deployment less than Platoon strength is not shown on map, and UNPOL locations are not indicated.
0 100 200 km
0 100 mi
El Geneina
Sector West
INDONESIA
BURKINA FASO
INDONESIA
INDONESIA
INDONESIA
PAKISTAN
BANGLADESH
Zalingei
Sector Central
RWANDA
RWANDA
RWANDA
ETHIOPIA
El Fasher and adjacent Zam Zam
FORCE HQ
GAMBIA
ETHIOPIA
NEPAL
Sector North
RWANDA
RWANDA
RWANDA
NEPAL
Nyala
Sector South
NIGERIA
NIGERIA
NIGERIA
NIGERIA
CHINA
Nukheila
El'Atrun
Wadi Howar
Sector NORTH
SUDAN
CHAD
Umm Barru
Tine
Kulbus
Sector WEST
El Sireaf
Kabkabiya
El Geneina (see inset)
Saraf Omra
Masteri
Mournei
Habila
Zalingei (see inset)
Sector CENTRAL
Forobaranga
Mukhjar
Sortony
Nertiti
Kutum
Korma
Tawila
El Fasher (see inset)
Mellit
Malha
Umm Kadada
Shangil Tobay
Menawashi
Kas
Khor Abeche
Shaeria
Labado
Kalma
Nyala (see inset)
Muhajeria
Edd Al Fursan
Sector SOUTH
Nyimeri
Graida
Tulus
Buram
Al Da'ein
Sector EAST
Muglad
Kadugli
Talodi
Abyei
Katia Kingi
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4327 Rev. 23 UNITED NATIONS
Jun 2016 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)